

المرأة والسياسة في الجزائر خطوة للأمام واثنان إلى الخلف

بواسطة أحمد مرواني (ar/experts/ahmd-mrwany/)

سبتمبر

متوفر أيضاً باللغات:

(English (/policy-analysis/women-and-politics-algeria-one-step-forward-two-steps-back

عن المؤلفين

أحمد مرواني (ar/experts/ahmd-mrwany/)

أحمد مرواني هو صحفي جزائري وهو أحد المساهمين في منتدى فكرة



تحليل موجز

يُهدد قانون الانتخابات الجديد في الجزائر بعرقلة التقدم في مجال المشاركة السياسية للمرأة وقيادتها في البلاد

بعد سلسلة من المكاسب السياسية التي حققتها المرأة الجزائرية على مستوى تواجدها في مؤسسات الدولة الرسمية وبشكل خاص على مستوى البرلمان المؤسسة التشريعية الأولى في البلاد شهدت هذه المكاسب انتكاسة غير مسبوقة في تاريخ المشهد السياسي الجزائري خاصة بعد أن تراجعت حصة النساء في سبع برلمان تعددي في تاريخ البلاد إلى 34 مقعداً وهو ما يمثل 8 في المئة من إجمالي المقاعد البالغ عددها 407 مقعداً بعد أن كانت 145 مقعداً في برلمان 2012 و120 مقعداً في برلمان 2017.

وفي الواقع فإن النتائج المُعلن عنها كانت متوقعة لعدة اعتبارات فعلى الرغم من أن قانون الانتخابات الجديد المعدّل - الذي الغى نظام الكوتة - يُلزم بمبدأ المناصفة في القوائم الحزبية بمعنى وجوب أن يكون نصف المرشحين في القوائم من النساء فمن مجموع 5744 مترشحة في مختلف القوائم سواء الحزبية أو القوائم المستقلة لم تنجح سوى 34 امرأة في دخول البرلمان فما هو قانون الكوتة ولماذا تخلت عنه الجزائر وكيف ساهم قانون الانتخابات الجديد في تراجع تواجد المرأة في البرلمان وكيف أثرت التوقعات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة في الجزائر على الرموز السياسية النسائية السابقة

نظام الكوتا الجنساني: مشاركة سياسية سطحية

بعد أحداث الربيع العربي عام 2011 أعلنت الدولة قانون جديد للانتخابات من أبرز بنوده إقرار قانون الكوتة أو المحاصصة الانتخابية أو ما يعرف بالتمييز الإيجابي بتخصيص ثلثي المقاعد في البرلمان والمجالس المحلية المنتخبة للعنصر النسوي ما رفع تمثيلها في هذه المجالس من 7% إلى 31% وهي القاعدة الانتخابية التي قفزت بمرتبة الجزائر إلى الأولى عربياً والـ 26 عالمياً عام 2017 في مجال التمثيل السياسي للمرأة في البرلمان والمجالس المحلية.

مع ذلك أثار القانون انتقادات واسعة واعتبره البعض تدليساً لواقع المرأة سياسياً في بلد تغيب عنه أصلاً المرأة في مراكز القرار السياسي خاصة على مستوى الأحزاب وبحلول انتخابات أول برلمان في 2012 تعمقت مخاوف الجزائريين من تأثيرات القانون الذي سمح بوصول نواب من العنصر النسوي دون أية ممارسة سياسية سابقة أو نضال جموعي أو مدني يذكر بل هناك العديد من النساء بمستوى دراسي محدود كن يشغلن مهنا وحرفاً مثل الحلاقة وغيرها حتى أطلق على البرلمان اسم برلمان «الحفافات». تكررت ذات التجربة في برلمان 2017 والذي تم حلّه بعد ثلاث سنوات وقبل استكمال عدته المقررة بخمس سنوات لذلك يبدو أن ساهم بشكل شكلي في تعزيز مكانة المرأة حيث أن تواجد عدد كبير من النساء في البرلمان لم يترجم إلى نشاط حزبي وسياسي على أرض الواقع

وفي النهاية أثر الأداء الهزيل للنساء النواب في نظرة الجزائريين تجاه المرأة في السياسة وهي النظرة التي كانت تحكمها أصلاً معطيات غير مرتبطة تماماً بالسياسة وبأهمية دورها في المجتمع سواء في المشهد السياسي أو الاقتصادي وغير ذلك بل كانت تخضع لنظرة مرتبطة بالمعتقدات الدينية وبالقواعد الاجتماعية الصارمة التي ترفض أصلاً انشغال المرأة بالعملية السياسية بل تعتبر في بعض المناطق عيباً وبسيءاً لصورتها وعائلتها أحياناً ولشرفها أحياناً أخرى □

إلغاء نظام الكوتة وقانون جديد يعمق ضعف المشاركة

دفعت الأثار السلبية لقانون الكوتة وكان ذلك في 11 يونيو/ حزيران الماضي الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون على التأكيد أن عهد الكوتة في الانتخابات انتهى ووصفه بعهد «الجاهلية» وأضاف أن «عهد الكوتة قد ولى في ظل احترام القوانين المنظمة للعملية الانتخابية». وبناء عليه أقرّ القانون الجديد للانتخابات الصادر في الجديدة الرسمية بتاريخ 21 مارس/ آذار 2021 قانون المناصفة عوضاً عن قانون الكوتة والذي يلزم بترشح نصف النساء في القوائم المتنافسة □ ومع ذلك وهو القانون الذي أثار أيضاً انتقادات واسعة لأنه لا يعزز في الواقع مكانة المرأة في المشهد السياسي بل يقضي عليها تحت غطاء تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في غياب قواعد المناصفة النزيفة لعدة اعتبارات سياسية قانونية واجتماعية □

وفى هذا الإطار تجيز المادة رقم 317 من القانون الانتخابي الجديد على تعطيل مؤقّت للمادة 202 من القانون الانتخابي والتي تنصّ على المناصفة في الترشيحات كشرط لقبول القوائم وعدم تطبيقها فقط في الانتخابات المقبلة بحيث يمكن للأحزاب والقوائم الحرّة أو المستقلة التي لا تستطيع أن تحقق المناصفة في القوائم هذه المرّة أن تبيّغ سلطة الانتخابات بذلك وتقدم قوائم دون احترام شرط المناصفة وهذا يعني تقليص إضافي لحظوظ المرأة. وفعلاً فتح هذا الاستثناء الباب أمام الأحزاب السياسية للاستغناء عن العنصر النسوي وبشكل خاص في المدن الداخلية التي تشهد عزوفاً كبيراً وتغييباً متعمداً وممنهجاً للنساء في ممارسة السياسة بسبب العقبات الاجتماعية التي تمنع المرأة من الاشتغال بالسياسة □

وما زاد الطين بلة هو أن قانون الانتخابات الجديد اعتمد نظام القوائم المفتوحة والانتخاب المباشر حيث يمكن للمنتخب أن يختار من القوائم المتنافسة المرشح الذي يريده ونظراً لطبيعة المجتمع الذكوري وعزوف النساء عن الانتخاب أغلب المصوتين يختارون الرجال بدلاً عن النساء ما أثر بشكل كبير على حظوظ المرشحات لأنه حتى في حال كفاءتهن يصبحن ضحايا للتوجه الذكوري للمجتمع الجزائري □

القوانين وحدها لا تكفي

في الواقع فإن موضوع تعزيز مكانة المرأة في المشهد السياسي الجزائري لا يمرّ عبر إقرار قوانين لفرضهاً فرضاً على الجزائريين بل الأمر يحتاج إلى مسار سياسي طويل وعمل مجتمعي دائم ينهي الصورة النمطية السلبية للمرأة الأمر يتحقق حتماً من خلال تعزيز النشاط الدائم والمستمر والمتواتر للنساء عبر مختلف الهياكل الحزبية سواء في المناطق الداخلية ومنحها الفرصة للوصول إلى مناصب قيادية □ هناك ضرورة أيضاً لتعزيز تواجد المرأة في المنظمات النقابية ومنظمات المجتمع المدني والتي من خلالها يتم إعطاء الفرصة للنساء للتقرب من المجتمع وإبراز قدرات المتميزات منهن وفي هذا الإطار تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في إبراز النماذج النسوية الناجحة في جميع المجالات وخاصة تلك التي تعتبر حكراً على الرجال وهي المجالات السياسية والاقتصادية □

يتطلب أيضاً تعزيز دور المرأة في المجتمع إصلاح المناهج التعليمية التي دأبت على مدار العقود الماضية على تقديم المرأة على أنها خلقت لتكون ربة منزل فقط ولا دور لها في بناء المجتمع وتلك مسؤولية كبيرة ودونها لا يمكن تحقيق أي تقدم يذكر للمرأة فمن خلال المناهج الدراسية وتنظيم حملات إعلامية ممنهجة ومدروسة مع دعم تواجد النساء في المراكز القيادية في مؤسسات اقتصادية ومنظمات المجتمع المدني سيفتح الطريق واسعاً أمام الحضور القوي والفاعل للمرأة في المشهد السياسي دون ذلك يبقى حضورها صوري وشكل لتجميل الأعراس الانتخابية فقط □



BRIEF ANALYSIS

Iran Takes Next Steps on Rocket Technology

//



Farzin Nadimi

[\(/policy-analysis/iran-takes-next-steps-rocket-technology\)](#)



BRIEF ANALYSIS

Saudi Arabia Adjusts Its History, Diminishing the Role of Wahhabism

//



Simon Henderson

[\(/policy-analysis/saudi-arabia-adjusts-its-history-diminishing-role-wahhabism\)](#)



BRIEF ANALYSIS

Targeting the Islamic State: Jihadist Military Threats and the U.S. Response

February 16, 2022, starting at 12:00 p.m. EST (1700 GMT)



Ido Levy ,

Craig Whiteside

[\(/policy-analysis/targeting-islamic-state-jihadist-military-threats-and-us-response\)](#)